التابعين ظنا من المعترض انه اراد ابن الصلاح والاشجعي وليس كذلك فانه
انما اراد سلمة ابن دينار وهو لم يسمع من الصحابة الا من سهل ابن سعد
وابي امامة بن سهل بخلاف الاشجعي فانه سمع من الحسن بن علي عليه السلام
فمع حصول الاشتباه لما لم يعتبر ابن الصلاح اباحازم بشيء فيرد به
ولكن قرينة الحال على انه المراد ولو لم يكن من قرائن الا نقد ملة الزهري
عليه في الذكر لان اباحازم الاشجعي في طبقة شيوخ الزهري افاده
الحافظ ابن حجر ويحيى ابن سعيد الانصاري قال زين الدين تعقبا
لابن الصلاح التمثيل بالزهري مع التعليل بقلة من لقي من الصحابة
معترض فقد لقي الزهري من الصحابة ثلاثة عشر فاكثر وقال ابن
خلكان انه راى عشرة من الصحابة انتهى لم عدد الذين أولئك بعضهم
وهم عبد الله ابن عمر وانس ابن مالك وسهل ابن سعد وربيعة بن عباد
وعبد الله ابن جعفر ولم يسمع منه والسائب بن يزيد وسفيان أبو
خميلة وعبد الله ابن عامر ابن ربيعة وابو الطفيل ومحمود بن الربيع
والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن ابن ازهر وقيل انه سمع من جابر وقد
سمع من محمود بن لبيد وعبد الله بن الحرث ابن نوفل وثعلبة ابن ابي
مالك القرظي وهو مختلف في صحبتهم وانكر احمد ابن حنبل ويحيى بن معين
سماعه من ابن عمر واثبته علي ابن المديني والميثث او لى من النافي قال
الحافظ ابن حجر تعقبا لشيخه الذين بن لمثيله اي ابن الصلاح صحيح فانه
لا يلزم من كونه لقي كثيرا من الصحابة أن يكون من لقيهم من كبار الصحابة

حتى يكون

حتى يكون هو من كبار التابعين فان جمع من سموه من مشايخ الزهري
من الصحابة كلهم من صغار الصحابة او ممن لم يلقهم الزهري وان كان
روى عنهم او ممن لم تثبت له صحبة وان ذكر في الصحابة او ممن لم يلقهم
ذكرهم بمقتضى مجرد الرؤية ولم تثبت له سماع فهذي حكم جميع من ذكر
من الصحابة في مشايخ الزهري الا انس ابن مالك وان كان من المكثرين
فانما لقيه لانه تاخر عمره وتاخرت وفاته ومع ذلك فقليل الزهري من المكثرين
عنه ولا اكثر ايضا عن سهل بن سعد الساعدي فبين ان الزهري
ليس من كبار التابعين وكيف يكون منهم وانما حمل روايته عن بعض كبار
التابعين لاكلهم لان اكثرهم مات قبل ان يطلب هذا العلم وهذا
بين لمن نظر في احوال الرجال انتهى قلت ولا يخفى ان ابن الصلاح جعل
الزهري مثالا لمن وصفهم بانهم لم يلقوا الا الواحد والاثنين وهذا
المثال غير صحيح لما لاقاه الزهري لمن ذكر فاعتراض الزين صحيح نظرا
الى عبارة ابن الصلاح واما كونهم من صغار الصحابة او كبارهم فلم يذكره
ابن الصلاح بل جعل كبار التابعين من كان اكثر حديثهم عن الصحابة
صغارا كانوا او كبارا وجعل صغار التابعين من لاقوا الواحد والاثنين
من الصحابة فتبصر القول الثالث في حقيقة المرسل انه ما سقط من
اسناده راو فاكثر من اي موضع فعلى هذا المرسل والمنقطع و
المعضل واحد وهو مذهب الزيدية قال ابن الصلاح وهو المعروف
في الفقه واصوله وبه قطع من المحدثين الخطيب لانه قال اكثر ما يوصف